

# الأصالة والمعاصرة والعدالة والتنمية من عداء تام إلى تحالف ظرفي



الإنجاز من خلال تحقيق نتائج التحالف الذي تعتبره ظرفياً. لماذا نقول إن التحالف ظرفي؟ أولاً، لأن هناك نهاية تجربة تحالف العدالة والتنمية مع التقدم والاشتراكية قاسية والتي استمرت منذ العام 2012 حتى انتهت بشكل سلبي وانتقادات قاسية متبادلة بين القيادات. ثانياً، هناك عدد كبير من قيادات العدالة والتنمية لا تريد مشاركة الأصالة والمعاصرة أي فضاء انتخابي أو حكومي، وهذا ما لم تخفه القيادة والوزارة السابقة عندما تحذر من محاولات وأد حزبها مقابل تعويضه باحزاب إدارية (ومنها الأصالة والمعاصرة) تريد أن تترأس الشأن العام في الاستحقاقات القادمة.

سنوات طويلة خيم عليها خطاب العداء بين الغريبيين السياسيين، لهذا كان هذا الخطاب الودي بين الطرفين يتسم بنوع من الغرابة لدى البعض ويعطي انطباعاً سلبياً عن الحزبين للمتابع الذي لم يطلع على حثييات التقارب وطبيعته وأهدافه؛ حتى قواعد العدالة والتنمية إلى جانب طيف كبير من قياديين أصيبوا بالهلع بعدما كان الكل يقول باستحالة هذا التحالف. لكنها السياسة التي تنتصر للمصلحة ولا علاقة لها بعاطفة البغض والكره والحب. إذا كان وهي برر مرحلة التلاحن بأن المواقع في بعض الأحيان تفرض بعض المواقف، وفي مرات أخرى تخون اللغة، فإن المسألة المؤرقة لعدد من قيادات العدالة والتنمية هي كيف سيتم تعامل الأصالة والمعاصرة مع حليفه المفترض مع ما تضمنته الوثيقة التأسيسية للحزب في جملتها الأخيرة التي تقول إن "النسق الحزبي في المغرب يشكو من التشتت وضعف الانسجام. ويعتبر الحزب أن استئثار الفساد والهشاشة والتفاوت الاجتماعي، وبرز مظاهر التفرق، والتوظيف السياسي للدين الإسلامي، معوقات مقلقة". يبدو أن الأصالة والمعاصرة يملك الكثير من الجرأة السياسية عندما يتحالف مع العدالة والتنمية الذي استنزفت قواه التنظيمية والاجتماعية خلال فترة تدبيره للشأن العام منذ سنة 2012، جرأة تتحرك على حد السيف عندما تعرف أن العدالة والتنمية راكم الكثير من الانتقادات لطريقة حكمه وقراراته التي وصفت بـ"اللاشعبية" وضربت القدرة الشرائية للمواطن، إلى جانب الخلافات الداخلية والأخطاء الشخصية للقياديين والحزب في مقاربة عدد من القضايا.

وعدد من أعضاء الحزبين بتاريخ الرابع والعشرين من يوليو يدفعنا إلى البحث في الخصائص الشكلية لهذا التحالف باعتباره شكلاً مميزاً من أشكال الارتباط بين الحزبين. خصائص تجلت في مكان اللقاء الذي تم في مقر العدالة والتنمية، ما يعني أن قيادة الحزب طوت صفحة التراشق والخلاف الذي دام منذ تأسيس الأصالة والمعاصرة في العام 2008، والجانب الآخر متعلق بأسباب التحالف التي تعد وجيهة حسب قيادة الحزبين ومتعلقة بالظرفية السياسية التي تعيشها البلاد والتي تقتضي فتح نقاش وحوار وتبادل للآراء والنظر في المقاربات. أما الحجج الجوهرية التي تستدعي هذا التحالف فمرتبطة بالمعايير الديمقراطية التي تسمح بالانفتاح على رؤى وتقديرات أخرى في نطاقات محددة، والحجج الأدائية التي تستشهد بما يمكن أن يجمعهما في البرنامج المشترك أو التعاون والتضامن داخل المؤسسات المنتخبة على المستوى المحلي والجهوي، خصوصاً بعد تقييم هذا الشكل من التعاون الذي كان حاضراً في بعض المحطات منذ العام 2016، وإن بشكل ضيق في تجربة التدبير المحلي والجهوي.

وتميل الأحزاب السياسية في بعض الأحيان إلى إقامة تحالفات دون الالتفات بشكل جدي وحصري إلى الأسئلة الأخلاقية التي تثيرها مثل هذه الترتيبات، لهذا فالصحة السياسية والتوافق الانتخابي هما العاملان الأساسان للتقارب الذي نشهده منذ فترة بين الحزبين المختلفين على المستوى الأيديولوجي والخطاب وتكتيكات الاشتغال والتحرك، وزاد هذا الأمر وضوحاً مع اللقاء الأخير الذي جمع رئيسي الحزبين معاً على طاولة نقاش واحدة.

اللقاء الذي ترأسه رئيسا الحزبين وهبي والعثماني بحضور قيادتي

مرت مياه كثيرة تحت الجسر منذ تحول رئاسة حزب الأصالة والمعاصرة من إلياس العماري الذي كان رأس حربة في مهاجمة الإسلاميين والوقوف ضد مشروعهم السياسي إلى خلفه حكيم بنشماس الذي سار على نفس النهج، ليقع التحول في الخطاب والممارسة تجاه حزب العدالة والتنمية مع الأمين العام عبداللطيف وهبي. ومع ذلك وكقاعدة عامة فإن التحالفات التي يتم تشكيلها لعملية انتخابية مقبلة تشريعية ومحلية ويتم تسجيلها على هذا النحو عند التعيين لها آثار قانونية وسياسية، حيث ترتبط هذه التأثيرات بشكل أساسي بجانين من العملية: الأول، تحكم الخطط والتكتيكات والخطاب السياسي التي تؤسس لعمل الحزبين وتحركهما معاً داخل المجتمع والمؤسسات. ونفس هذه النقطة يكون العدالة والتنمية غالباً ما تكون خطته وتكتيكاته مرتبطة بمدى خدمتها لأجندته بعيدة المدى وهي التمكن من أدوات المشاركة في صناعة القرار الاستراتيجي للدولة ويكون غالباً خطاب المظلومية والتودد في حالات أخرى للدولة معياراً جيداً لبرافماتية هذا الحزب في تعاطيه مع المتغيرات، وما تحالفه مع غريمه السابق إلا نتيجة منطقية لهذه الفكرة.

أما الأصالة والمعاصرة فتريد اختبار التقرب من العدالة والتنمية لإحتوائه واستخدامه للمرور من المعارضة إلى الحكم؛ وهبي يتوق بقوة إلى رئاسة الحكومة ولن يتردد أمام هذا الطموح الذي يشاركه فيه كل قادة الحزب في التحالف مع من كان يناصبهم العداء طيلة سنوات.

**العرب**

أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها  
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول  
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير  
مختار الدبابي  
كرم نعمة  
منى المحروقي

مدير النشر  
علي قاسم

المدير الفني  
سعيدة يعقوبي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk

## الديمقراطية العربية ونهاية المطاف البعيدة

ديمقراطيين مثلهم، يؤمنون بما يؤمن أولئك. ما الحل عندئذ؟ يوجب المشهد أعمال النظر في الظواهر التي تطرح نفسها كحالات حديثة متقدمة وهي في الواقع تعيش في مرحلة ما قبل الحداثة ولا تؤمن بها أصلاً ولا تقبل بوجودها وتطالب باجتثاثها. كيف يمكن لمثل تلك الدهشيات أن تقود الانتقال الديمقراطي وفق أسس الشراكة؟ لا يدرك الإسلاميون، على سبيل المثال، ومثلهم الكثير من العلمانيين المتشددين، أن الشراكة الحقيقية الناجحة لا تكون مع النظراء المتشابهين، بل مع المغايرين المختلفين، وهذا ممكن التحدي في اللعبة الديمقراطية التي ما زالت كما يبدو معقدة أمام العقل العربي وعصية على الهضم. فالقدوم إلى البرلمان بهيئة مدنية، ولكن بذهنية الغزو والفيء والغنيمة لن يصنع شراكة مأمولة، بل سيولد معركة لا تلبث أن تصير حرباً ضرورياً بين متقاسمين لمصير واحد.

هناك حسابات لم تجر تصفيتهما بعد، والتحول الديمقراطي لا يجوز أن يضرب صفحاً عن ملفات تتوجه كجمر تحت الرماد، أولى تلك الحسابات ضرورة تغيير الذهنية البالية التي يجعل وفقها الحزب السياسي الذي لم يغادر عهد التبشير والتكفير خطوة واحدة. ليس بالضرورة أن يكون التكفير دينياً، واتهاماً بالإلحاد والإشراك إلى آخر تلك المفاهيم من القاموس الديني، بل التكفير السياسي الذي يعني أن الآخر مادام ليس منا فهو علينا وهو خطر داهم تجب مكافحته والتخلص منه.

بمقابل ذلك تبرز مشكلة الحكم وضروراته، واستيعاب مسؤولية صيانة كيان قائم، والحفاظ على دوره الجيوسياسي الذي هو أبعد بكثير من قصة الإرهاب ومحاربة الإرهاب والفضوى الداخلية، ولا يستقيم ذلك بإدارة لعبة تداول الكراسي ومراقبتها وحسب. وهناك ما هو أكثر إلحاحاً من التفكير في من حكم ومن سيحكم، نحو الدور التاريخي الذي تقوم به هذه الدولة أو تلك، ومتى يبدأ خطر الانحسار الذي سيعني الانكفاء والتقوقع وزوال التأثير.

العربية، فالآخرون أيضاً يتأثرون ويخوضون تجارب جديدة ستغير من وعيهم بكل تأكيد.

**عاصفة الوعي التي هبت من تونس قبل عقد من الزمان جلبت معها العديد من التأثيرات وتلك التأثيرات لا يصح النظر إليها على أنها حكر على أولئك الذين مضوا في ركب الانتفاضات العربية**

اصطدم دعاة الديمقراطية بخصوم لا يؤمنون بالديمقراطية في بعض البلدان، وتنتج عن ذلك صراع حاد قاد إلى التنشيط وتفكك المجتمع كما في سوريا واليمن، في مكان آخر كان تناطح الديمقراطيين هذه المرة مع

بها والمنظرين لها، هي إكراه من نوع آخر، وانتقال على حالة للوصول إلى غيرها، وهي نتيج لنفسها ما تراه غير جائز لخصومها بذريعة "الشرعية الثورية"، لأن التفكير في وقف انزلاق الدول والمجتمعات إلى الاضمحلال، وفقاً للفريقين، الثورة ومناوئتها، قد يبدو أكثر أهمية من كل الاعتبارات المحلية. ومثال ذلك: ماذا لو توصل برلمان ديمقراطي إلى قرار "شرعي" معطل بأسباب موجبة، يعزل رئيس جمهورية منتخب و"شرعي" أو رئيس حكومة مُسمى و"شرعي"؟ كيف سيطبق هذا قرار وبأي آلية تنفيذية وبأي مؤسسة من مؤسسات السلطنة؟ وماذا حين تحتدم الصراعات السياسية ضمن نظام سياسي واحد ساهم كل الأطراف في إنشائه يتصور البعض أن الآخرين ينقلبون عليه ويتخيل وجود نظام آخر مختلف عما قام بصنعه معهم بيديه؟

عاصفة الوعي التي هبت من تونس قبل عقد من الزمان جلبت معها العديد من التأثيرات، وتلك التأثيرات لا يصح النظر إليها على أنها حكر على أولئك الذين مضوا في ركب الانتفاضات

إبراهيم الجبين  
كاتب سوري

دورة التحولات التي يشهدها العالم العربي من المشرق إلى المغرب خلال السنوات الماضية واليوم، أوسع من أن يجري إختزالها في أحداث قد تبدو طيباً جنانزياً لمرحلة، ومن تلك الأحداث ما جرى في تونس مؤخراً من إيقاف لمسلسل الانهيار الذي قادته إليه أيضاً مسارات ديمقراطية أتاحت لحركة النهضة وغيرها حرية التقدم في الحياة السياسية على النقيض مما كان يجري في الماضي، ثم بات السجال السياسي معرقلاً وعيناً على الجميع، فهل المشكلة في الديمقراطية؟ أم في ممارسي تلك الديمقراطية بغض النظر عن أحكامنا الأخلاقية عليهم مجتمعين؟

وفي صراع الشرعات، تبدو أي إجراءات قمعية يمكن أن تتخذ من قبل نظام سياسي بحق الحريات والحياة الديمقراطية، نكوصاً وتقهوراً إلى الورا. إلا أن الثورة على الاستبداد والفساد بحد ذاتها، وحسب المؤمنين

